



SPECIAL FORUM

2^{ème} Édition du Forum Régional de la PME
Marrakech-Safi

الدورة الثانية للمنتدى الجهوي للمقاومات
الصغرى و المتوسطة لمراكش - أسفي

Sous le Thème :

«Contraintes et perspectives de financement des PME»

تحت شعار :

"إكراهات و آفاق تمويل المقاومات الصغيرة و المتوسطة"

الخميس 19 دجنبر 2019 Jeudi 19 décembre
Hôtel Kenzi Rose Garden - Marrakech



غرفة التجارة والصناعة و الخدمات لجهة مراكش أسفي
+٠٤٠٩٤١ | ٠٥٧١٣٤٤ ٨ +٢٤٧:٠٥٤ ٨ +١٣:٣٤ | +٢١:٤٦ | ٤٩٩٠.٩٤ | ٠٥٣٤
CHAMBRE DE COMMERCE, D'INDUSTRIE ET DE SERVICES DE LA REGION MARRAKECH-SAFI

في إطار التوجهات الإستراتيجية التي تعمل غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لجهة مراكش أسفي على تفعيلها لفائدة المقاولات الصغرى و المتوسطة و الصغيرة جدا نظمت هذه الأخيرة الدورة الثانية للمنتدى الجهوي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة يوم الخميس 19 دجنبر 2019 تحت شعار "الكراهات و أفاق تمويل المقاولات الصغيرة و المتوسطة" و الذي يكتسي صبغة خصوصية ذلك أنه يستمد قوته و جادة اختياره من التوجهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي السامي خلال الدورة الافتتاحية للبرلمان بتاريخ 11 أكتوبر 2019 والتي تروم حول إلزامية مواكبة ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمقاولين الذاتيين والشباب حاملي المشاريع.

و يأتي تنظيم هذا الملتقى الاقتصادي بعد النجاح المتميز الذي حققته الدورة الأولى للمنتدى الجهوي حول المقاولات الصغيرة والمتوسطة الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش-أسفي يوم الخميس 22 دجنبر 2016 تحت شعار "المقاولات الصغيرة والمتوسطة في قلب التنمية الجهوية" و الذي شكل مناسبة سانحة لتقاسم التجارب وتبادل الآراء حول مواضيع تتناول المحور التشريعي والقانوني للمقاولات الصغرى والمتوسطة مع إبراز برامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومجاور أخرى.

شهد هذا الحدث في دورتيه مشاركة ثلثة من الخبراء والفاعلين الاقتصاديين في مجالات مختلفة وأساتذة جامعيين ومؤسسات بنكية كما تميزت الدورة الثانية للمنتدى بمشاركة السيد محمد بركة، وزير المالية السابق و أستاذ جامعي.



PREAMBULE

Dans le cadre des orientations stratégiques de la Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de la Région Marrakech – safi, cette dernière a organisé la 2^{ème} édition du Forum Régional de la PME le 19 décembre 2019, sous le thème « **Contraintes et Perspectives de financement des PME** » dont le choix s'inspire des visions de SM le Roi Mohamed VI annoncées dans son discours lors de l'ouverture de la première session du Parlement du 11 Octobre 2019 qui met l'accent sur le soutien aux PME tout en facilitant l'accès aux financement et prestations bancaires.

L'organisation de cet événement de grande envergure vient après le grand succès qu'a connu la Première édition du Forum organisé par la CCISRMS le 22 décembre 2016 sous le thème « **La PME au cœur du développement régional** » visant à valoriser le positionnement de la PME dans le tissu économique national et régional et à jeter la lumière sur les différents programmes et mécanismes de soutien et de financement dédiés à ces structures entrepreneuriales et dont les potentialités prometteuses des discussions ont porté sur plusieurs thèmes concernant notamment "les défis législatifs, environnementaux et du développement durable, "les lois et législations développement durable", "les contraintes et défis du financement des PME", "le système fiscal des PME" .

Cet événement phare de la CCISRMS connaît à chaque édition la participation d'une pléiade de professeurs, de spécialistes du secteur bancaires, des professionnels relevant du monde des affaires et de l'entrepreneuriat et des opérateurs économiques avec une distinction qui a marqué la 2^{ème} édition par la présence de M. Mohamed Berrada, Ancien Ministre des Finances et Professeur Universitaire.

Programme



2^{ème} Édition du Forum Régional de la PME Marrakech-Safi
Sous le thème : «Contraintes et perspectives de financement des PME»

Jeudi 19 décembre 2019

09h00 : Accueil, distribution des badges et réception
09h15 : Hymne National
09h20 : Lecture du Coran
09h30 : Projection d'un Teaser relatif à l'événement
09h40 : Allocutions d'ouverture

9:40-9:50

Mot de Mr Mohamed FADLAM Président de la CCIS de Marrakech-Safi

9:50-10:00

Mot de Mr Karim Kessou LAHLOU Wali de la Région de Marrakech-Safi

10:00-10:10

Mot de Mr Mohamed AKHCHICHEN Président du Conseil Régional de Marrakech-Safi

10:10-10:20

Mot de Mr Youssef MOUHY Président de la CGEM / Marrakech-Safi

10:00-10:10

Mot de Mr Abdelmoula BALLOUTY Président du Comité d'organisation et de la Commission des Affaires Economiques et Sociales à la CCIS de Marrakech-Safi

INVITE D'HONNEUR : Mr Mohamed BERRADA

Ancien Ministre des Finances – professeur universitaire

Intervention: le rôle de la PME dans le futur modèle de développement économique du Maroc

SEANCE PLENIERE

10:45-11:00

Thème N°1 : Analyse du cadre législatif et légal des opérations de financement de la PME

Animateur : Mr Yassine DOUGHANI Professeur universitaire / Faculté de Droit Marrakech / Conseiller juridique

11:00-11:15

Thème N°2 : le financement bancaire des TPME au Maroc à l'épreuve des faits
Animateur : Mr Mohammed BENMOUSSA Economiste- Vice-Président de l'Association Damir

11:15-11:30

Thème N° 3 : L'intermédiation financière inclusive
Animateur : Mr Nabil JEDLANE Professeur d'enseignement supérieur / ENCG Tanger

11:30-11:45

Thème N°4 : le rôle de la Caisse Centrale de Garantie dans l'accompagnement des TPME
Animateur : Mr Yassine BENHARRO Responsable Régional/CCG

11:45-12:00

Thème N5° :Dispositif de financement et d'accompagnement des TPME par Attijari Wafa Bank
Animateur : Mr Mohamed Karim CHRAIBI
Directeur Régional Attijari Wafa bank Région Marrakech Beni Mellal Tafilalet

12:00-12:15

Thème N°6 : les solutions de la Banque populaire pour L'accompagnement et le financement des TPE
Animateur : Mr Lahcen Aourz Directeur Marché des professionnels et de la TPE / Banque populaire Marrakech - Béni Mallal

12:15-12:30

Thème N7° :les programmes d'appui au profit des TPME
Animateur : Mr Abderrahim AKESBI Directeur Stratégie et Communication / Maroc PME

12:30-13:30

DEBAT / ECHANGE

13:30-14:00

RECOMMANDATIONS

LECTURE DU MESSAGE ROYAL ET CLOTURE DES TRAVAUX



الدورة الثانية للمنتدى الجهوي للمقاولات الصفرك و المتوسطة لمراكش - أسفي

تحت شعار : "إكراهات و أفاق تمويل المقاولات الصغيرة و المتوسطة"

الخميس 19 دجنبر 2019

09:00 : استقبال السادة المشاركين و المشاركات

09:15 : النشيد الوطني

09:20 : تلاوة آيات بينات من القرآن الكريم

09:30 : تقديم فيديو يتعلق بالمنتدى

09:40 : الجلسة الافتتاحية

كلمة السيد محمد فضلام رئيس غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات بجهة مراكش أسفي

9:40-9:50

كلمة السيد كريم قسي لحوو والي جهة مراكش أسفي

9:50-10:00

كلمة الدكتور أحمد أخشيشن رئيس جهة مراكش أسفي

10:00-10:10

كلمة السيد يوسف موهي الرئيس الجهوي للاتحاد العام لمقاولات المغرب بجهة مراكش أسفي

10:10-10:20

كلمة السيد عبد المولى بلوتى رئيس اللجنة المنظمة ولجنة الشؤون
الاقتصادية والاجتماعية بغرفة التجارة و الصناعة و الخدمات بجهة مراكش أسفي

10:00-10:10

ضيف الشرف: السيد محمد برادة
وزير المالية السابق - أستاذ جامعي
مداخلة ضيف الشرف : المقولة الصغيرة و المتوسطة في ضوء النموذج التنموي الجديد

الجلسة العامة

الموضوع رقم 1: تحليل الإطار التشريعي والقانوني لعمليات تمويل

10:45-11:00

الشركات الصغيرة و المتوسطة

المنشط : السيد ياسين دغاني أستاذ جامعي مستشار قانوني / كلية الحقوق مراكش

الموضوع رقم 2: التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة
في المغرب * واقع الحال *
المنشط : السيد محمد بن موسى خبير اقتصادي- نائب رئيس جمعية الضمير

11:00-11:15

الموضوع 3: الوساطة المالية الشاملة
المنشط : السيد نبيل جدلان أستاذ التعليم العالي بالمدرسة الوطنية للتجارة و التسيير - طنجة

11:15-11:30

الموضوع رقم 4: دور الصندوق المركزي للضمان في مواكبة المقاولات و الصغيرة و المتوسطة
المنشط : السيد ياسين بنهارو المسؤول الجهوي لصندوق الضمان المركزي

11:30-11:45

الموضوع رقم 5: تقديم مخطط التمويل والدعم للشركات الصغيرة
و المتوسطة من قبل التجاري وفابنك
المنشط : السيد محمد كريم الشرايبي المدير الجهوي مؤسسة،
التجاري وفابنك ، منطقة مراكش بني مال تافيلالت

11:45-12:00

الموضوع رقم 6: تقديم حلول البنك الشعبي لمواكبة و تمويل المقاولات الصغرى و المتوسطة
المنشط : الدكتور لحسن أوزر مدير سوق المهنيين و المقاولات
الصغرى و المتوسطة بالبنك الشعبي

12:00-12:15

الموضوع رقم 7: برامج الدعم لصالح المقاولات الصغرى و المتوسطة
المنشط : السيد عبد الرحيم اقصبي مدير الاستراتيجية و التواصل بمغرب المقاولات

12:15-12:30

مناقشة

12:30-13:30

التوصيات

13:30-14:00

تلاوة برقية الولا، و الإخلص و اختتام أعمال المنتدى



M. Mohamed BERRADA

Ancien Ministre des Finances
Professeur Universitaire

**Intervention: le Rôle de la PME dans le futur modèle de développement
Économique du Maroc**

السيد محمد برادة

وزير سابق لوزارة المالية
أستاذ جامعي

**التدخل : دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في النموذج المستقبلي للتنمية
الاقتصادية للمغربية**

مقتطفات من بعض الكلمات الافتتاحية

الكلمة الافتتاحية للسيد محمد فضلام

رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات

لجهة مراكش-آسفي



...لقد دأبت غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة مراكش-آسفي منذ تأسيسها على مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، والتعاطي بفعالية معها بما يخدم مسيرتها وزيادة قدرتها على خدمة الاقتصاد الجهوي والوطني بشكل عام. ولقد بقيت الغرفة منذ ذلك الحين حاضنة للقطاعات الاقتصادية الحيوية الثلاث (التجارة، الصناعة والخدمات) مدافعة عن مصالحها ومقدمة لها جميع أشكال الدعم حتى تتمكن من رفع التحديات التي تواجهها على أكثر من صعيد.

.. إنني أستشعر أهمية هذه اللحظة التي نفتتح فيها أشغال الدورة الثانية للمنتدى الجهوي حول المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا والتي اختير لها كعنوان "إكراهات وآفاق تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة".

ففي هذا السياق فلقد حث صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من خلال خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة القطاع البنكي المغربي على المزيد من الالتزام والانخراط.

الإيجابي في دينامية التنمية التي تعيشها بلادنا، وعلى وجه الخصوص دعم الاستثمار ودعم الأنشطة المدرة للشغل والدخل، فجلالة الملك حفظه الله كان واضحا من خلال توجهاته الرشيدة على أنه أن الأوان للقطاع البنكي إضافة إلى التمويل الذي يوفره للمقاولات الكبرى، إلى تعزيز دوره التنموي، وذلك من خلال تبسيط عمليات الولوج للقروض، والانفتاح على أصحاب المقاولات الذاتية، وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة، فتمويل هذه الأخيرة، يعد ركيزة أساسية لضمان التنمية والنمو الاقتصاديين وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وبذلك فإن تنظيم هذا اللقاء الاقتصادي امتثل واستهدى بروح هذا الخطاب الملكي السامي ليشكل بذلك منطلقا حقيقيا لوضع الخطى التنفيذية لتوجهاته السديدة من خلال هذه الآلية التشاورية بين كافة المتدخلين والمشاركين لدراسة هذا الموضوع من مختلف جوانبه.

الكلمة الافتتاحية للسيد عبد المولى بلوتي

رئيس اللجنة المنظمة ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية



....إن فكرة تنظيم الدورة الثانية للمنتدى الجهوي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة تكتسي صبغة خصوصية ذلك أنها تستمد قوتها وجيادتها اختيارها من التوجهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي السامي خلال الدورة الافتتاحية للبرلمان بتاريخ 11 أكتوبر 2019 والتي تروم حول إلزامية مواكبة ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمقاولين الذاتيين والشباب حاملة المشاريع.

ومن هذا المنطلق، فقد تم تخصيص موضوع تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة كشعار لفعاليات هذه الدورة. ولهذه الغاية، فقد قمنا بدعوة نخبة من الأساتذة الجامعيين المرموقين وبعض المدراء الجهويين للمؤسسات البنكية ومسؤولين جهويين ومركزيين.

.....كما جرت العادة لابد من استحضار النجاح المتميز الذي حققته الدورة الأولى للمنتدى الجهوي حول المقاولات الصغيرة والمتوسطة الذي نظمته أيضا غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش-آسفي يوم الخميس 22 دجنبر 2016 تحت شعار "المقاولات الصغيرة والمتوسطة في قلب التنمية الجهوية".

وقد كانت مناسبة سانحة لتقاسم التجارب وتبادل الآراء حول مواضيع تتناول المحور التشريعي والقانوني للمقاولات الصغرى والمتوسطة مع إبراز برامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومحاور أخرى.

ولضمان التنزيل السليم لمختلف التوصيات التي انبثقت عن أشغال هذه الدورة فقد عملت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش-آسفي وفق مقاربة تشاركية على تحقيق هذه التوصيات والتي ندرج البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي :

- إحداث خلية بمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش-آسفي تعنى بدعم ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

- تنظيم يوم إعلامي حول الأداء الضريبي الإلكتروني بشراكة مع المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بمراكش.

-تنظيم دورات تكوينية وورشات عملية لفائدة أرباب المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا والمقاولين الذاتيين والشباب حاملي أفكار مشاريع.

-العمل على إحياء برنامج رواج لعصرنة تجارة القرب. بيد أن هذا المسعى مازالت الوزارة الوصية تواصل جهودها من أجل صياغة جديدة وتصوير جديد للآليات المتعلقة بهذا البرنامج.



PME: Les contraintes de financement en débats à Marrakech

19 décembre 2019

Marrakech – « Contraintes et perspectives de financement des PME » a été le thème central de la 2^{ème} édition du Forum régional de la PME Marrakech-Safi organisée, jeudi dans la cité ocre, à l'initiative de la Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services (CCIS) de la région.

Cette rencontre d'envergure, initiée en collaboration avec des opérateurs économiques représentant différents secteurs, des établissements bancaires et des enseignants et chercheurs universitaires, s'inscrit dans le cadre de la stratégie de la Chambre visant à accompagner les PME et à les aider à contribuer, avec efficacité, à l'accélération du développement économique aux niveaux régional et national.

Ce conclave socio-économique se veut aussi un espace privilégié pour débattre du financement de cette catégorie d'entreprises et des différents mécanismes relatifs à l'appui et à l'accompagnement des initiatives entrepreneuriales.

Ainsi, cet événement ambitionnait d'informer sur toutes les composantes du système financier dans ses volets législatif et juridique au Royaume, dédiées aux Très Petites et Moyennes Entreprises (TPME), ainsi que sur les difficultés qui entravent leur expansion.

S'exprimant à cette occasion, le président de la CCIS de Marrakech-Safi, Mohamed Fadlam, a indiqué que la Chambre a veillé, depuis sa création, à accompagner les TPE-PME et à interagir avec elles avec efficacité pour assurer leur développement et le renforcement de leurs capacités au service de l'économie régionale et nationale, mettant en relief les Hautes Orientations Royales contenues dans le Discours prononcé par SM le Roi Mohammed VI devant le Parlement à l'occasion de l'ouverture de la session d'automne, et dans lequel le Souverain avait exhorté le secteur bancaire national à un engagement plus ferme et à une implication positive plus vigoureuse dans la dynamique de développement que connaît le pays, notamment le financement de l'investissement, l'appui aux activités productives, pourvoyeuses d'emplois et génératrices de revenus.

Dans ce sens, M. Fadlam a souligné qu'outre l'engagement du secteur bancaire auprès des grandes entreprises en termes d'appui et de financement, il doit aussi, comme l'a réaffirmé le Souverain, s'acquitter de la mission prépondérante qui lui échoit en matière de développement, en veillant à simplifier et à faciliter les procédures d'accès au crédit, à s'ouvrir davantage aux auto-entrepreneurs et à financer les petites et moyennes entreprises. Le financement de ces entités constitue un pilier essentiel pour assurer le développement et la croissance économiques et réaliser la stabilité sociale et politique, a dit M. Fadlam.

Rappelant que les TPE-PME jouent « un rôle majeur et vital » dans la croissance économique, la création d'emplois et le renforcement de la cohésion sociale à même de s'ériger en « une épine dorsale » de toutes les économies modernes, il a précisé que cette catégorie d'entreprises est confrontée à plusieurs difficultés et contraintes liées essentiellement à l'accès au financement bancaire.

Face à ces obstacles et entraves, les chefs des TPE-PME ne doivent pas baisser les bras, a-t-il martelé, relevant l'existence d'une multitude de mécanismes dont les propriétaires de ces entreprises peuvent bénéficier pour tirer vers le haut le niveau de compétitivité de leurs unités de production, dont les mécanismes de financement conjoint entre l'Etat et les banques en faveur de certains secteurs, gérés par la Caisse Centrale de Garantie, ou ceux mis en place par Bank Al-Maghrib et destinés à cette catégorie d'entreprises.

Et M. Fadlam d'insister que les banques doivent être en phase avec les visions sages de SM le Roi en tant que secteur citoyen et ce, en accordant la priorité aux garanties relatives au projet financé, en veillant à la célérité de leur examen, et en établissant une relation « win-win » avec leurs clients, le tout conformément au plan tracé par le Souverain et s'articulant autour de plusieurs axes qui visent à favoriser l'accès, aux crédits bancaires, du plus grand nombre de jeunes qualifiés, porteurs de projets et issus des différentes catégories sociales, à soutenir les PME spécialisées dans les activités d'exportation, notamment vers l'Afrique, et leur permettre de capter une partie de la valeur ajoutée générée au profit de l'économie nationale, et à faciliter l'accès aux prestations bancaires et aux opportunités d'insertion professionnelle et économique, à l'ensemble des citoyens, en général et aux travailleurs du secteur informel, en particulier.

De son côté, le président régional de la CGEM-Marrakech-Safi, Youssef Mouhyi, a souligné que les PME et les TPE représentent « la colonne vertébrale de l'économie nationale et régionale », ajoutant que les PME représentent l'essentiel du tissu entrepreneurial, soit une proportion dépassant les 95%, sachant qu'elles jouent un rôle primordial dans le développement économique et territorial ainsi que dans la promotion de la dimension sociale, à travers la création de la majeure partie des emplois.

Il a fait remarquer que conscient du fait que la compétitivité de l'économie marocaine dépend de la solidité et de la performance de la TPE-PME, la CGEM a attribué « une place de choix » à cette catégorie d'entreprises et leur apporte un soutien volontariste à travers de multiples mécanismes.

Le premier mécanisme est celui des Commissions transverses, puisque plusieurs Commissions de l'Organisation patronale traitent des thématiques comme la formation, la fiscalité et le financement, qui intéressent les TPE-PME, alors que le 2ème mécanisme porte sur l'action législative du groupe parlementaire de la CGEM au profit de cette frange d'entreprises, a-t-il poursuivi, notant que ledit groupe focalise son action et tous ses efforts sur la défense de l'intérêt de l'entreprise en général, et de la TPE-PME en particulier.

M. Mouhyi a précisé que l'engagement de la CGEM se fait également d'une manière continue sur des axes prioritaires bien identifiés comme le renforcement de l'industrie marocaine et de la compétitivité de l'offre Maroc, le développement du capital humain, l'accès au financement et au marché public, l'amélioration de l'environnement de l'entreprise et la modernisation accélérée des PME via la digitalisation, ajoutant qu'au niveau régional, la Confédération travaille d'arrache-pied pour l'émergence de nouvelles TPE-PME et startups innovantes, avec comme seule ambition leur permettre une montée en croissance, augmenter leur compétitivité et saisir les opportunités de développement sur les marchés nationaux et internationaux.

Il s'est, en outre, félicité du démarrage des Centres Régionaux d'Investissement (CRI) dans leur nouvelle formule, concluant qu'avec leur nouvelle organisation et leurs nouvelles missions, dont l'accompagnement des entreprises notamment dans la recherche de foncier et de financements, les CRI vont jouer un « rôle primordial » dans le développement, l'incitation, la promotion et l'attraction des investissements à l'échelon régional.

Pour sa part, le vice-président du conseil régional de Marrakech-Safi, Thami Mouhib, a mis en exergue le choix judicieux de la thématique de ce Forum, soulignant l'apport des PME en tant que moteur du développement socio-économique ainsi que leur rôle crucial dans la création de la richesse et des opportunités d'emplois.

Après avoir noté que l'organisation de cette rencontre coïncide avec deux événements importants et stratégiques à l'échelle nationale, à savoir la désignation par SM le Roi Mohammed VI des membres de la Commission chargée du nouveau modèle de développement et l'organisation, les 20 et 21 décembre à Agadir, du premier colloque national de la régionalisation avancée, M. Mouhib a indiqué que les collectivités territoriales, avec à leur tête les régions, sont appelées à répondre aux attentes inhérentes à la gouvernance territoriale.

Il a, dans ce sillage, rappelé que le programme régional de développement ambitionne de relever trois défis essentiels relatifs à l'emploi, à la durabilité et à l'intégration sociale, tout en se penchant sur d'autres domaines d'intervention, dont l'attractivité, la compétitivité territoriale, le développement économique et social, l'efficacité énergétique, la valorisation du patrimoine environnemental et immatériel, et la consécration de l'identité de la région en tant que pôle économique.

Conformément aux orientations stratégiques de ce programme, la région de Marrakech-Safi assume pleinement son rôle en tant qu'acteur soutenant et accompagnant les écosystèmes des partenaires générateurs de la richesse et de l'emploi, et qui visent à créer une dynamique entrepreneuriale en phase avec les potentialités de la région, à travers des programmes de création et de promotion des PME, des coopératives et des activités génératrices de revenus dans les différentes provinces de la région, a-t-il poursuivi.

Il a émis l'espoir de voir ce Forum marquer le lancement du processus d'élaboration d'un « Livre blanc » sur les PME au niveau de la région Marrakech-Safi, souhaitant que ce document serve de « feuille de route » pour l'accompagnement du secteur informel, en tant que pépinière des porteurs de projets, en vue de faciliter son intégration dans le tissu économique régional.

Quant au président du comité d'organisation du Forum et de la commission des Affaires économiques et sociales à la CCIS de Marrakech-Safi, M. Abdelmoula Ballouty, il a souligné l'importance de l'organisation d'un tel événement qui sert d'espace idoine pour débattre d'une question importante et d'actualité, mettant l'accent sur l'impératif de garantir le soutien financier et l'accompagnement des TPE et PME.

Il s'est, par ailleurs, félicité de la présence d'un parterre d'enseignants, d'experts et de responsables d'établissements bancaires pour enrichir les débats et densifier les discussions tout au long de cette rencontre, dont la 1ère édition a connu un large succès, tout en mettant en avant la pertinence des thèmes qui seront débattus lors de ce 2ème Forum.

Ce Conclave a été ponctué d'un exposé exhaustif de l'invité d'honneur de cette 2ème édition, M. Mohamed Berrada, professeur universitaire et ancien ministre des finances, qui a axé sur son intervention sur le rôle de la PME dans le futur modèle de développement économique du Maroc.

M. Berrada a ainsi mis l'accent sur la situation financière des PME nationales, leur rôle indiscutable dans le développement socio-économique et en tant que source d'innovations, de création d'emplois et de richesses, qui est essentielle pour favoriser la dynamique économique, sociale et territoriale.

Cependant, a-t-il noté, elles font face à des difficultés rédhibitoires internes et externes, à même d'être contraintes d'assurer leur survie au lieu de se consacrer à l'innovation. Ces difficultés, dont celles liées à l'accès au financement, incitent tous les intervenants à établir des diagnostics objectifs et à proposer des solutions adéquates qui permettent à ces entreprises de jouer pleinement leur rôle de locomotive de l'économie nationale, a-t-il expliqué.

M. Berrada a précisé que même si les pouvoirs publics sont conscients de l'importance des PME et ont mis en place plusieurs dispositifs et mécanismes pour les accompagner, l'accès de ces entités aux services financiers reste encore faible, ce qui s'est traduit par « une aggravation des inégalités » entre les grandes entreprises qui peuvent recourir aux marchés des capitaux, et les PME qui n'y ont pas accès.

Rappelant que plusieurs crises économiques, sociales, environnementales et géopolitiques se combinent aujourd'hui avec le chômage des jeunes, les inégalités sociales et la robotisation, il a estimé que le mode néolibéral montre des « signes d'essoufflement ». Dans ce sens, il a souligné que le Royaume ne peut pas rester à l'écart de ces mutations actuelles et c'est dans ce contexte qu'« il faut réfléchir sur l'avenir de notre économie et des PME nationales ».

Il a aussi soutenu que tout modèle de développement à concevoir doit donner la priorité à la production nationale pour créer du revenu et accroître la consommation et les investissements, indiquant que les

investissements productifs créateurs d'emplois permanents n'ont pas été à la hauteur des ambitions du Royaume, surtout que ce sont les PME qui les créent.

M. Berrada a, en outre, insisté sur la nécessaire « consistance humaine » dans toute stratégie de développement à concevoir: un modèle où les principes d'économie sociale et solidaire dominant, un modèle à visage humain où l'Homme doit être au centre du développement, tout en appelant à renforcer la cohésion sociale et l'intégration de la jeunesse, et à consolider les liens de solidarité entre les différents secteurs de l'activité économique au lieu de ces dichotomies qui les caractérisent.

Au cours de ce Forum, plusieurs thèmes ont été discutés portant sur « l'analyse du cadre législatif et légal des opérations de financement de la PME », « le financement bancaire des TPME au Maroc à l'épreuve des faits », « l'intermédiation financière inclusive », « le rôle de la Caisse Centrale de Garantie dans l'accompagnement des TPME », « le dispositif de financement et d'accompagnement des TPME par Attijari Wafabank », « les solutions de la Banque Populaire pour l'accompagnement et le financement des TPE » et sur « les programmes d'appui au profit des TPME ».



إكراهات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة محور نقاشات بمراكش

20 ديسمبر 2019

مراكش – تمحورت نقاشات المنتدى الجهوي للمقاولات الصغرى والمتوسطة لمراكش -أسفي، الذي نظم بمبادرة من غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالجهة، اليوم الخميس بالمدينة الحمراء، حول إكراهات وآفاق تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويندرج هذا اللقاء الرفيع المستوى، الذي نظم بالتعاون مع فاعلين اقتصاديين يمثلون مختلف القطاعات، ومؤسسات بنكية، وأساتذة وباحثين جامعيين، في إطار استراتيجية الغرفة الرامية إلى مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة ومساعدتها للإسهام، بفعالية، في تسريع التنمية الاقتصادية على المستويين الجهوي والوطني.

وأشار رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة مراكش – أسفي، محمد فضلام، في كلمة له بالمناسبة، إلى أن الغرفة حرصت، منذ إحداثها، على مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وكذا التفاعل

معها بفعالية لضمان تطورها ولتعزيز مؤهلاتها لخدمة الاقتصاديين الجهوي والوطني، مبرزاً التوجيهات الملكية التي وردت في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية، والذي حث جلالته من خلاله القطاع البنكي الوطني على المزيد من الالتزام، والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية، التي تعيشها البلاد، لاسيما تمويل الاستثمار، ودعم الأنشطة المنتجة والمدرة للشغل و الدخل.

كما نوه إلى أن المقاولات تضطلع "بدور رئيسي وحيوي" في النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتعزيز التماسك الاجتماعي، لتشكل تبعا لذلك "العمود الفقري" لجميع الاقتصادات الحديثة، مبرزاً أن هذه الفئة من المقاولات تواجه العديد من الصعوبات والإكراهات المتعلقة أساساً بالحصول على التمويل البنكي.

من جانبه، أبرز الرئيس الجهوي للاتحاد العام لمقاولات المغرب بجهة مراكش -أسفي، يوسف موحى، أن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة تعتبر "العمود الفقري للاقتصاد الوطني والجهوي"، مضيفاً أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تمثل العنصر الأساسي في نسيج المقاولات بنسبة تتجاوز 95 في المائة، فضلاً عن اضطلاعها بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية والجهوية، وكذا في تعزيز البعد الاجتماعي من خلال خلق فرص شغل مهمة في البلاد.

وأوضح السيد موحى، أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب مستمر في التزامه القائم على محاور ذات أولوية ومحددة بوضوح، مثل تعزيز الصناعة المغربية والقدرة التنافسية للعرض المغربي، وتنمية الرأسمال البشري، والوصول إلى التمويل والسوق العمومية، وتحسين بيئة الأعمال والتحديث المتسارع للمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال الرقمنة، مضيفاً أن الاتحاد يبذل الجهود على المستوى الجهوي من أجل إحداث مقاولات صغيرة جدا وصغرى ومتوسطة جديدة والمقاولات الناشئة المبتكرة، والطموح إلى تمكينها من النمو وزيادة قدرتها التنافسية واغتنام فرص التنمية في الأسواق الوطنية والدولية.

بدوره، أكد نائب رئيس المجلس الجهوي لمراكش -أسفي، التهامي محب، على أهمية موضوع هذا المنتدى، مبرزاً مساهمة المقاولات الصغرى والمتوسطة كمحرك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ودورها الحاسم في خلق الثروة وفرص الشغل.

وبعد أن أشار إلى أن تنظيم هذا الاجتماع يتزامن مع حدثين مهمين واستراتيجيين على المستوى الوطني، والمتمثلان في تعيين جلالة الملك محمد السادس أعضاء لجنة النموذج التنموي الجديد، وتنظيم أول ندوة وطنية حول الجهوية المتقدمة في الفترة ما بين 20 و 21 دجنبر الجاري بأكادير، أكد السيد محب أن الجماعات الترابية، وعلى رأسها الجهات، مطالبة بالاستجابة للانتظارات المرتبطة بالحكامة المجالية.

وفي هذا السياق، أشار إلى أن برنامج التنمية الجهوية يسعى إلى رفع ثلاثة تحديات أساسية تتعلق بالتنشغيل والاستدامة والاندماج الاجتماعي، وكذلك مع التركيز على مجالات التدخل الأخرى وخاصة الجاذبية والتنافسية المجالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والنجاعة الطاقية وتثمين التراث البيئي واللامادي وتكريس هوية الجهة كقطب اقتصادي.

من جانبه، أكد رئيس اللجنة المنظمة للمنتدى ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بغرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة مراكش - أسفي، السيد عبد المولى بلوتي، على أهمية تنظيم مثل هذا الحدث الذي يعد مناسبة لمناقشة قضية مهمة وراهنة، مشدداً على ضرورة ضمان الدعم المالي ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

كما أشاد بحضور ثلة من الأساتذة والخبراء ومديري المؤسسات البنكية لإثراء المناقشات وتكثيفها على امتداد هذا اللقاء الذي عرفت دورته الأولى نجاحاً كبيراً، مبرزاً أهمية الموضوعات التي ستتم مناقشتها خلال هذا المنتدى.

وتخلل هذا اللقاء عرض تقديمي شامل قدمه ضيف شرف هذه الدورة، السيد محمد برادة، الأستاذ الجامعي ووزير المالية الأسبق، الذي ركز على دور المقاولات الصغرى والمتوسطة في النموذج التنموي الاقتصادي المستقبلي للمغرب.

وسلط السيد برادة الضوء على الوضع المالي للمقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية، ودورها المركزي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث كونها مصدراً للابتكار وخلق فرص الشغل والثروة، "وهو أمر ضروري لتعزيز الديناميات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية".

كما نوه إلى أن أي نموذج تنموي يتم إعداده يجب أن يعطي الأولوية للإنتاج الوطني من خلال الأنشطة المدرة للدخل وزيادة الاستهلاك والاستثمار، مشيراً إلى أن الاستثمارات الانتاجية التي تخلق فرص شغل دائمة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، خاصة أن المقاولات الصغرى هي من يقوم بإنشائها.

وخلال هذا المنتدى، تمت مناقشة عدة مواضيع من قبيل ”تحليل الإطار التشريعي والقانوني لعمليات تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة“، و”التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في المغرب، واقع الحال“، و”الوساطة المالية الشاملة“، و”دور صندوق الضمان المركزي في مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة“، و”مخطط التمويل والدعم للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من قبل التجاري وفابنك“، و”حلول البنك الشعبي لمواكبة وتمويل المقاولات الصغيرة جدا“، و”برامج الدعم لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة“.



“تواكب أشغال المنتدى الجهوي للمقاولات الصغرى والمتوسطة“

حرر بتاريخ 19 ديسمبر 2019 من طرف كش24



نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش أسفي، يومه الخميس 19 دجنبر الجاري بمراكش، أشغال الدورة الثانية للمنتدى الجهوي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة تحت شعار “إكراهات وآفاق المقاولات الصغيرة والمتوسطة”.

وقال محمد فضلام رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش أسفي، في تصريح على هامش المنتدى، أن هاته المبادرة تنظم لأجل لم شمل المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، التي تواجه عوائق وإكراهات في التمويل خصوصا مع الأبنك، مشيراً إلى ان الملتقى يهدف إلى تمكين هاته المقاولات من تجاوز هاته العوائق للإسهام بفعالية في الرفع من وثيرة التنمية الإقتصادية جهويا ووطنيا.





فيديو. فضلام : هذه هي إكراهات وآفاق المقاولات الصغيرة والمتوسطة

بواسطة كلامكم في ديسمبر 19, 2019

علاء كعيد حسب

نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش أسفي صباح الخميس 19 دجنبر الجاري بمراكش، الدورة الثانية للمنتدى الجهوي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة تحت شعار، "إكراهات وآفاق المقاولات الصغيرة والمتوسطة"، وتم خلال هذه الدورة التطرق إلى مواضيع تهم تمويل هذه الفئات من المقاولات ومختلف الآليات المرتبطة بدعم ومواكبة المبادرات المقاولاتية.

ويندرج هذا اللقاء الذي يحضره فاعلين اقتصاديين في مجالات مختلفة وأساتذة جامعيين ومؤسسات بنكية في إطار إستراتيجية غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش أسفي في مواكبة هذه المقاولات وجعلها تساهم بفعالية في الرفع من وثيرة التنمية الاقتصادية جهويا ووطنيا، ويأتي تنظيم هذا المنتدى تنفيذا للتوجهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 11 أكتوبر 2019 ، الهادفة إلى حث الأبنك لتعزيز دورها التنموي وخاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض والإفتتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة...

وسعى المنظمون للمنتدى إلى تمكين المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من الإطلاع عن قرب على مختلف مكونات المنظومة المالية في شقيها التشريعي والقانوني ببلادنا مع إبراز الإشكاليات، التي تعترض تطوير هذه المقاولات والتطرق للإمكانيات المحفزة، التي تمكن من المساهمة في خلق دينامية أكبر لهذه المقاولات وإبراز الدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسات المالية المتعاقدة في هذه العملية التشاركية.

وتم خلال هذا الملتقى مناقشة مجموعة من المحار تمحورت حول تحليل الإطار التشريعي والقانوني لعمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، الوساطة المالية الشاملة، وإبراز دور الصندوق المركزي للضمان في مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مخطط التمويل والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل القطاع البنكي، إلى جانب تقديم برامج الدعم لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

كشاف

مراكش تحتضن الدورة الـ 2 للمنتدى الجهوي للمقاولات الصغرى والمتوسطة



تنظم غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش أسفي، يوم الخميس 19 دجنبر الجاري بمراكش، الدورة الثانية للمنتدى الجهوي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة تحت شعار "إكراهات وآفاق المقاولات الصغيرة والمتوسطة"، وسيتم خلال هذه الدورة التطرق إلى مواضيع تهم تمويل هذه الفئات من المقاولات ومختلف الآليات المرتبطة بدعم ومواكبة المبادرات المقاولاتية.

ويندرج هذا اللقاء الذي يحضره فاعلون اقتصاديون في مجالات مختلفة وأساتذة جامعيين ومؤسسات بنكية، وفق بلاغ للجهة المنظمة، في إطار إستراتيجية غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش أسفي في مواكبة هذه المقاولات وجعلها تساهم بفعالية في الرفع من وثيرة التنمية الاقتصادية جهويا ووطنيا.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى تنفيذا للتوجهات الملكية السامية التي تضمنها الخطاب الملكي بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 11 أكتوبر 2019، الهادفة إلى حث الأبنك لتعزيز دورها التنموي وخاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض والإفتتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة...

ويسعى المنظمون للمنتدى إلى تمكين المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من الإطلاع عن قرب على مختلف مكونات المنظومة المالية في شقيها التشريعي والقانوني ببلادنا مع إبراز الإشكاليات التي تعترض تطوير هذه المقاولات والتطرق للإمكانيات المحفزة التي تمكن من المساهمة في خلق دينامية أكبر لهذه المقاولات وإبراز الدور الذي يجب أن تلعبه المؤسسات المالية المتعاقدة في هذه العملية التشاركية.

وسيتيم خلال هذا الملتقى مناقشة مجموعة من المحاور تتركز حول تحليل الإطار التشريعي والقانوني لعمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، الوساطة المالية الشاملة، وإبراز دور الصندوق المركزي للضمان في مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتقديم مخطط التمويل والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل القطاع البنكي، إلى جانب تقديم برامج الدعم لصالح المقاولات الصغيرة والمتوسطة.



مراكش .. انطلاق فعاليات الدورة الثانية للمنتدى الجهوي للمقاولات الصغرى و المتوسطة لمراكش- أسفي

ديسمبر 22, 2019 By HARRAQ Abdelouafi

صوت الحقيقة .. محمد شيوي

في اطار فعاليات المنتدى الجهوي للمقاولات الصغرى و المتوسطة لمراكش -أسفي، والمنظم حول اكراهات وآفاق تمويل المقاولات الصغرى و المتوسطة، من طرف غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالجهة، يوم الخميس 19 دجنبر الجاري، في نسخته الثانية، بمدينة مراكش.

احتضنت قاعة الاجتماعات بفندق روز كاردين بمراكش حضور ثلة من الأساتذة والخبراء ومديري المؤسسات البنكية لإثراء المناقشات وتكثيفها على امتداد لقاء المنتدى الجهوي للمقاولات الصغرى و المتوسطة لمراكش - أسفي، والذي عرفت دورته الأولى نجاحا كبيرا، لأهمية الموضوعات التي تم مناقشتها خلال المنتدى، مشاركون اقتصاديون مثلوا مختلف القطاعات في إطار استراتيجية الغرفة الرامية إلى مواكبة المقاولات الصغرى و المتوسطة ومساعدتها للإسهام، بفعالية، في تسريع التنمية الاقتصادية على المستويين الجهوي والوطني.

وبعد استقبال المشاركين والمشاركات ، والاستماع للنشيد الوطني وتلاوة الايات القرآنية، ومشاهدة فيديو يتعلق بالمنتدى، وكذا الكلمات الترحيبية، انطلقت مداخلات بعض المنظمين وضيوف الشرف، الذين اكدوا أن غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالجهة حرصت منذ إحداثها، على مواكبة المقاولات الصغرى و المتوسطة، خدمة للاقتصاد الجهوي والوطني، تنفيذاً للتوجيهات الملكية التي تحث على القطاع البنكي الوطني المزيد من الالتزام، والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية التي تعيشها البلاد، لاسيما تمويل الاستثمار، ودعم الأنشطة المنتجة والمدررة للشغل و الدخل.

كما أشادوا بأن المقاولات الصغيرة جدا والصغرى و المتوسطة هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني والجهوي، معتبرين اياها العنصر الأساسي في نسيج المقاولات، ناهيك عن الدور الفعال الذي تلعبه لخلق فرص الشغل،

مضيفين أن الاتحاد يجتهد على المستوى الجهوي، من أجل إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة جديدة والمقاولات الناشئة المبتكرة، لنموها وزيادة قدرتها التنافسية لاغتنام فرص التنمية في الأسواق الوطنية والدولية.

وفي غمار المداخلات، تمت الاشادة ببرنامج التنمية الجهوية الذي يسعى إلى رفع ثلاثة تحديات أساسية تتعلق بالتشغيل والاستدامة والاندماج الاجتماعي، مع التركيز على مجالات التدخل الأخرى وخاصة الجاذبية والتنافسية المجالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والنجاعة الطاقية وتثمين التراث البيئي واللامادي وتكريس هوية الجهة كقطب اقتصادي.

ولإغناء جل المداخلات التي لقيت ترحابا كبيرا من طرف الحضور، تقدم ضيف الشرف لهذه الدورة، السيد محمد برادة، الوزير السابق للمالية والأستاذ الجامعي، بمدخلته التي ركز من خلالها على دور المقاولات الصغرى والمتوسطة في النموذج الاقتصادي المستقبلي للبلاد، مسلطا الضوء على الوضع المالي للمقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية، ودورها المركزي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من حيث كونها مصدرا للابتكار وخلق فرص الشغل والثروة.

برنامج فعاليات المنتدى الجهوي للمقاولات الصغرى والمتوسطة لمراكش -أسفي، في دورته الثانية شهد جلسة عامة، تطرق لمواضيع:

1- تحليل الاطار التشريعي والقانوني لعمليات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، من تنشيط السيد ياسين دغاني أستاذ جامعي مستشار قانوني بكلية الحقوق مراكش.

2- التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في المغرب ”واقع الحال“، من تنشيط السيد محمد بن موسى خبير اقتصادي – نائب رئيس جمعية الضمير.

3- الوساطة المالية الشاملة ، من تنشيط السيد نبيل جدلان أستاذ التعليم العالي بالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير - طنجة.

4- دور الصندوق المركزي للضمان في مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، من تنشيط السيد ياسين بنهارو المسؤول الجهوي لصندوق الضمان المركزي.

5- تقديم مخطط التمويل والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل التجاري وفابنك، من تنشيط السيد محمد كريم الشرايبي المدير الجهوي لمؤسسة التجاري وفابنك، منطقة مراكش بني ملال تافالنت.

6- تقديم حلول البنك الشعبي لمواكبة وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، من تنشيط الدكتور لحسن أورز مدير سوق المهنيين والمقاولات الصغرى والمتوسطة بالبنك الشعبي.

7- برامج الدعم لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة، من تنشيط السيد عبد الرحيم اقصي مدير الاستراتيجية والتواصل بمغرب المقاولات.

وفي ختام مناقشة المواضيع المطروحة تمت قراءة التوصيات من طرف فعاليات المنتدى الجهوي للمقاولات الصغرى والمتوسطة لمراكش- اسفي في نسخته الثانية.



**الدورة الثانية للمنتدى الجهوي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لمراكش -آسفي مبادرة رائدة
"من غرفة التجارة والصناعة والخدمات" فيديو**

نيسمير، 22 2019 ت

تمحورت نقاشات المنتدى الجهوي للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لمراكش -آسفي، الذي نظم بمبادرة من غرفة التجارة والصناعة والخدمات بالجهة، الخميس 19 دجنبر حول إكراهات وآفاق تمويل المقاولات الصغيرة والمتوسطة. ويندرج هذا اللقاء الرفيع المستوى، الذي نظم بتعاون مع فاعلين اقتصاديين يمثلون مختلف القطاعات، ومؤسسات بنكية، وأساتذة وباحثين جامعيين، في إطار استراتيجية الغرفة الرامية إلى مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها للإسهام، بفعالية، في تسريع التنمية الاقتصادية على المستويين الجهوي والوطني.

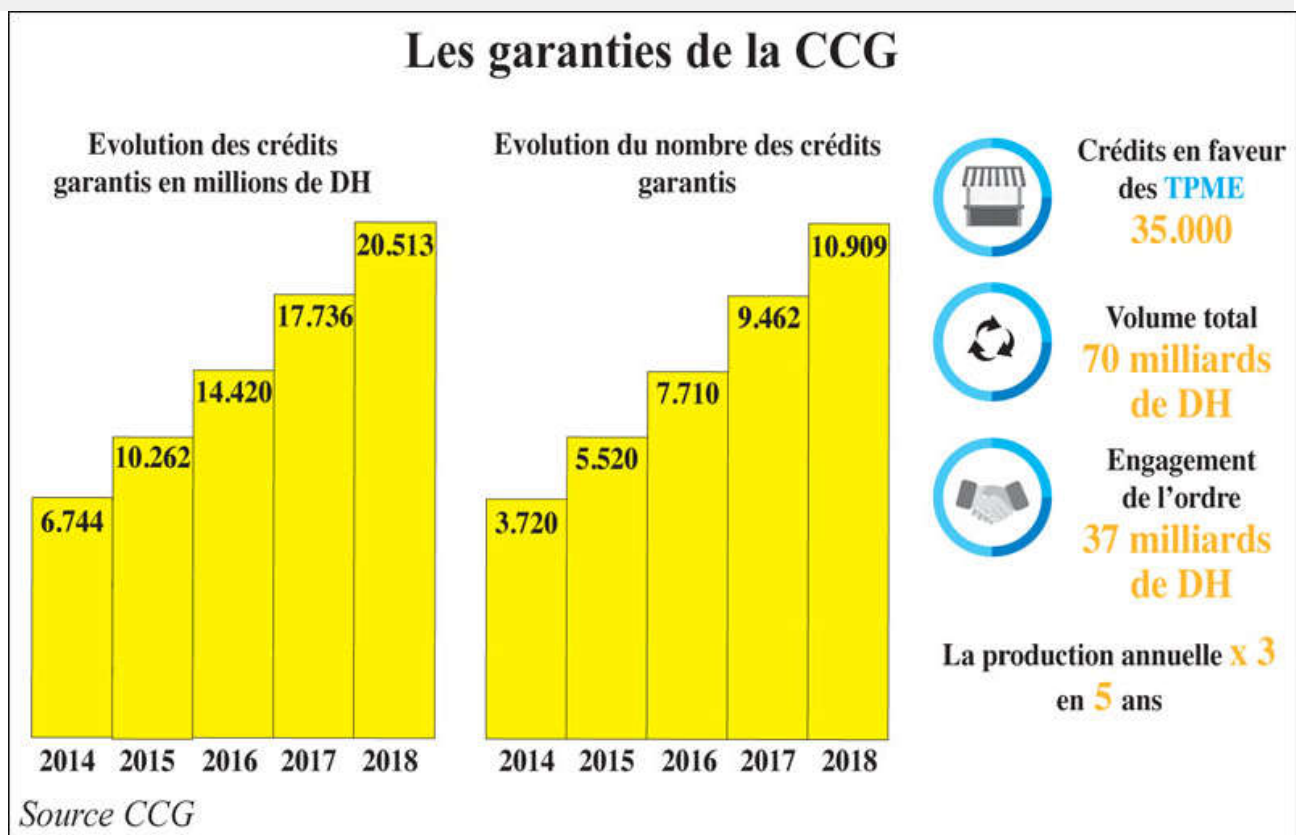
RÉGIONS

Forum de la CCIS Marrakech/Safi: Comment redynamiser le financement de la TPME

Par [Badra BERRISSOULE](#) | Edition N°:5660 Le 23/12/2019 | Partager

L'une des principales revendications des petits et moyens entrepreneurs de la région

Réinstaurer la confiance, accentuer la communication et aller vers plus de souplesse, les recommandations



La Caisse centrale de garantie (CCG) propose une multitude de produits de garantie destinés aux très petites, petites et moyennes entreprises (TPME). Depuis 2014, l'organisme a garanti des crédits en faveur de 35.000 TPME pour un volume de 70 milliards de DH. En 2018, il y a eu une évolution de 15% par rapport à 2017

A voir tous les outils et mécanismes de soutien proposés par les banques, Maroc PME, les fonds d'aide de la CCG (Caisse centrale de garantie), le financement des TPME n'est plus une contrainte. C'est pourtant toujours le cas au Maroc et dans les régions particulièrement. Ce fut d'ailleurs le thème de la 2e édition du forum régional de la TPME Marrakech/Safi.

Cette rencontre, initiée par la CCIS de Marrakech Safi en collaboration avec des opérateurs économiques représentant différents secteurs, des enseignants universitaires et des établissements bancaires vise à accompagner les PME et les aider à contribuer avec efficacité au développement économique aux niveaux régional et national.

«Le financement de ces entités constitue un pilier essentiel pour assurer le développement et la croissance économiques et réaliser la stabilité sociale et politique, souligne Mohamed Fadlam, président de la CCIS M/S, vu leur rôle majeur dans la croissance économique, la création d'emplois et le renforcement de la cohésion sociale.

Les TPME et les porteurs de projets ont récemment obtenu un soutien du Souverain, lui-même, qui a interpellé les banques sur la nécessité de renforcer leurs actions à l'endroit de ces acteurs économiques et, plus globalement, à jouer un rôle encore plus important dans la relance de l'économie. Ce rappel met une pression sur les banques qui travaillent au renforcement de leur dispositif pour mieux adresser ces prospects.

A noter que les formules de financement existantes pour les PME et certaines catégories de TPE sont diversifiées, sachant qu'il existe des mécanismes de garanties qui leur facilitent l'accès au crédit. De leur côté, les PME sollicitent plus de souplesse et un climat de confiance. «Le système bancaire est trop centré sur ses résultats et les garanties».

Ce n'est pas nouveau ni spécifique à Marrakech. Invité d'honneur à ce 2e forum régional de Marrakech/Safi, Mohamed Berrada, ancien ministre des finances et professeur universitaire, rappelle que les PME et encore plus les TPE passent une bonne partie de leur vie à se consacrer à survivre plutôt qu'à l'innovation et les raisons sont bien connues: l'accès au financement, les délais de paiement...

«Même si les pouvoirs publics sont conscients de l'importance des PME et ont mis en place plusieurs dispositifs et mécanismes pour les accompagner, l'accès de ces entités aux services financiers reste encore faible, ce qui s'est traduit par une aggravation des inégalités entre les grandes entreprises qui peuvent recourir aux marchés des capitaux, et les PME qui n'y ont pas accès.

Berrada a axé également son intervention sur le rôle de la PME dans le futur modèle de développement économique du Maroc qui doit donner la priorité à la production nationale pour créer du revenu et accroître la consommation et les investissements. «Les investissements productifs créateurs d'emplois permanents n'ont pas été à la hauteur des ambitions du Royaume, surtout que ce sont les PME qui les créent».

Même son de cloche auprès de Thami Mouhib, vice-président du conseil régional de Marrakech-Safi, qui espère que le forum marque le lancement du processus d'élaboration d'un «Livre blanc» sur les PME au niveau de la région Marrakech-Safi. De son côté, Mohamed Benmoussa, économiste, vice-président de l'association Damir, rappelle que près de 8.000 entreprises ont fait faillite (étude d'Inforisk) et 99% d'entre elles sont des PME.

«Les banques ont essayé de trouver des solutions, mais visiblement, il faut plus. Il faut redéfinir le modèle de l'industrie bancaire et revoir les politiques macro prudentielles», recommande-t-il. C'est d'autant plus urgent que chaque année 250.000 jeunes diplômés doivent intégrer le marché du travail, sans parler des «Neet» ou «nini», ces jeunes ni à l'école, ni en formation, ni en entreprise. Soit une population impressionnante de presque 1,4 million de personnes, largement méconnue.

Les PME et les TPE représentent la colonne vertébrale de l'économie nationale et régionale, indique Youssef Mouhyi, président de l'union locale de la CGEM puisqu'elles représentent l'essentiel du tissu entrepreneurial, soit une proportion dépassant les 95%. «Elles jouent un rôle primordial dans le développement économique et territorial ainsi que dans la promotion de la dimension sociale, à travers la création de la majeure partie des emplois».

A noter que le PLF 2020 prévoit la création d'un fonds de 6 milliards de DH sur trois ans. Il sera financé à raison de 2 milliards par an, répartis également entre l'Etat et le système bancaire, pour faciliter l'accès des jeunes diplômés aux crédits bancaires à des fins de financement de leurs projets d'entreprises.

Ce fonds devrait servir aussi de levier pour faciliter l'accès aux prestations bancaires et aux opportunités d'insertion professionnelle, notamment pour les travailleurs du secteur informel (*cf. L'Economiste n°5623 du 28 octobre 2019*).

De notre correspondante permanente, Badra BERRISSOULE









Clôture des travaux du forum

اختتام أشغال المنتدى



بعد مناقشات بناءة لمختلف المداخلات التي عرفتھا الدورة الثانية للمنتدى الجهوي
للمقاولات الصغيرة والمتوسطة فقد تم إصدار مجموعة من التوصيات:

1. الاستثمار في البعد الثقافي والتاريخي وفي القيم المجتمعية ذات الصلة بالتضامن والعدالة الاجتماعية في علاقة تمويل الأبنك للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.
2. العمل على تمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل حاملي المشاريع المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية من الحصول على قروض بنكية لإطلاق مشاريعهم وتقديم الدعم لهم، لضمان أكبر نسبة من النجاح.
3. العمل على دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير وخاصة نحو إفريقيا والاستفادة من القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
4. تسهيل ولوج عموم المواطنين للخدمات البنكية والاستفادة من فرص الاندماج المهني والإقتصادي خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع الغير المنظم.
5. تحيين الإطار التشريعي والقانوني الخاص بتأمينات القروض بما يتلاءم مع خصوصيات المقاولات الصغرى والمتوسطة.
6. وضع المقاولات الصغيرة والمتوسطة في قلب التنمية.
7. العمل على خلق علاقة تطبعها الثقة بين القطاع البنكي والمقاولات الصغيرة والمتوسطة.
8. تبسيط مساطر الاستفادة من القروض بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وخلق علاقة رابح - رابح بين هذه الأخيرة والقطاع البنكي.
9. خلق شراكات بين الشركات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة بشكل يسهم في استفادة هذه الأخيرة من التجربة والمعاملات وتشجيع البنوك على تمويلها.
10. إعطاء الأولوية للشركات والمقاولات الوطنية وخاصة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في المشاريع العمومية حسب نوعية وحجم الصفقات.

11. اعتماد عنصر التكوين المستمر لخلق كفاءات قادرة على تنمية قدرات المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من التقدم نحو مصاف المقاولات الكبرى المهيكلية.
12. تسقيف الحد الأقصى لنسبة الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.
13. تنظيم لقاءات مماثلة بملحقات الغرفة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات للتعريف بالمنتجات البنكية الموجهة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.
14. خلق لجن مشتركة بين الحكومة والقطاع البنكي والإتحاد العام لمقاولات المغرب وبعض الكفاءات الوطنية قصد تتبع عمليات تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة وتقديم الاستشارات والإرشادات التي من شأنها أن تساهم في تطويرها ووقايتها من الأزمات.
15. تثمين الدور الطلائعي للنساء المقاولات في مجال التنمية الاقتصادية، وتعبئة جميع الفاعلين من أجل تعزيز دورها المحوري في تحقيق التنمية الجهوية.
16. خلق مؤسسات عمومية لقروض بدون فائدة.